التّمكين المخادع
توهين السّلطة الأبويّة وتفكيك المنظومة الأسريّة

طلال عتريسي[1]

مقدّمة

ارتكزت أطروحة «تمكين المرأة» التي تتداولها مؤسسات دوليّة مثل الأمم المتّحدة وجمعيات وهيئات نسائيّة محليّة، في بلدان عربيّة وإسلاميّة، على التعارض والعداء مع ما أطلقوا عليه «النظام الأبوي»، أو ما يسمّونه أيضًا «التّسلّط الذكوري». إذ ربطت هذه الأطروحة مشكلة المرأة ومعاناتها بوجود هذا النظام نفسه، وجعلت القضاء عليه والتخلّص منه سبيلاً الى انعتاق المرأة وتمكينها وتحرّرها؛ أي أنّ هذه الأطروحة أهملت أو همّشت عمليًا الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والنفسيّة التي تختلف من بلد الى آخر، من حيث تأثيراتها سواء على مشكلة المرأة أو على أي مشكلة اجتماعيّة أخرى، وجعلت من الأبويّة والذكوريّة أساس مشكلات المرأة كافّة.

فما هو هذا النظام الأبوي المقصود، وكيف يعمل، وكيف يفسرّه المناهضون له ولدوره الأسري؟ وما هي الأدوات والمفاهيم التي استخدمت في هذه «الحرب» للقضاء على هذا النظام من أجل تحرير المرأة وتمكينها المفترض؟ وما هي التصوّرات المستقبليّة للأسرة وللعلاقات بين أفرادها التي يمكن أن تنجم عن ما بعد «النظام الأبوي»؟

١- أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانيّة، مفكّر وباحث وأستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، لبنان.

أوّلًا: المجتمع الذّكوري/ النظام الأبوي

استخدمت الأدبيّات النسويّة وأدبيّات «الجندر» مصطلح «المجتمع الذكوري» أو «التسلّط الذكوري» تارةً، وطورًا «النظام الأبوي» لتأكيد على الربط بين واقع المرأة «الضحيّة» وبين هذا المجتمع وذاك النظام في بلادنا العربيّة والإسلاميّة. وليس في هذا النظام أي إيجابيّة، ولا يتّسم السّلوك الأبوي بأي عاطفة، ولا بأيّ ميزة أخلاقيّة أو إنسانيّة؛ وهو سمة من سمات التخلّف، ولا تذكره الأدبيّات النسويّة وأدبيّات الأمم المتّحدة إلا بالسوء والتحريض عليه؛ حتى أنّ بعض المسيرات النّسائيّة في لبنان رفعت ذات مرّة شعارًا لها «النظام الأبوي قاتل»، ما يسوّغ بالنسبة إليها مواجهة هذا النظام، والعمل من أجل تغيير قيم المجتمع الذكوري الأبوي وأنظمته، و«التي تعيق تقدّم المرأة وتحرّرها وتمكينها».

إذ إنّ «النظام الأبوي» هو، من وجهة نظر النّسويات الراديكاليات، نظام عالمي أو نظام شمولي. ومعنى ذلك أنّ أشكال الظلم والتمييز كافّة الواقعين في الأنظمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة جرى تخطيطها وتعزيزها بواسطة النظام الأبوي... من أجل استمرار سلطة الذكور أو طبقة الذكور على جنس الإناث أو على طبقة الإناث»[1].

ترى هذه الوجهة النسويّة أن وضع المرأة السيّئ يعود إلى النظام السلطويّ والشموليّ العالميّ الذي يُعرف باسم «النظام الأبوي»، والذي تقع النّساء فيه تحت سلطة الرجال. ويقلن إنّ السّيطرة على النّساء عمليّةٌ تبدأ من الأسرة، وتسري إلى المجتمع، ويسعى الرجال دائمًا بسبب قدرتهم البدنيّة الأقوى وبسبب المنافع التي يُحصلّونها من الهيمنة على النّساء إلى إبقاء هذا النظام واستمراره.

لذلك ترى بعض الاتّجاهات النسويّة الرديكاليّة الرجال سببًا لمظلوميّة النّساء، وهم العدو الأساسي لهن؛ وإذا أزيل النظام الأبوي فسوف يُستأصل الفرق بين الجنسين. وإنَّ النظام الأبوي هو أمرٌ مُتجذّرٌ في التاريخ، ولا يختصّ بعهدٍ تاريخيٍّ أو ثقافةٍ مُعيّنةٍ. وسوف

١- ليرنر، غيردا، نشأة النظام الأبوي، ص٣٩.

يستخدم مصطلح «النظام الأبوي» أو «المجتمع الذكوري» في كلّ مرّة يحصل فيها اعتداء على امرأة، أو حتى عندما يتلفّظ شخص ما بألفاظ مسيئة للنساء، بحيث بات الانتماء إلى هذا المجتمع تهمة ووصمة تخّلف، فيها تعالٍ على هذا المجتمع من جهة، وتحقير وذمّ له من جهة ثانية.

ثانيًا: تأنيث المعرفة واللّغة

يتحمّل النظام الأبوي، من وجهة نظر النسويّات، المسؤولية عن أنواع الظلم والتمييز كافّة في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، «من أجل استمرار سُلطة جنس الذكور أو طبقة الذكور على جنس الإناث أو طبقة الإناث...». وتدّعي النّسويات بأنّ جميع عناصر النظام الأبوي، بما هو أعمّ من السّياسة والدّين والثقافة والعلوم والمعارف وأمثال ذلك، جميعها بيد الرجل ولمصلحته وقد صُمّمت للتسلّط على النّساء...

في مواجهة هذا النظام الأبوي «الثقافي» و«المعرفي» سعت النّسويّات، من خلال دراسة العلوم ومراجعتها عبر تاريخ الفكر الغربيّ، إلى كشف الستار عن «ذكوريّة العلم»؛ وأنّ «التاريخ هو تاريخ الرجال». لذلك بدأت النّسويّات، في الموجة الثالثة منها، بمطالعة النظريّات المعرفيّة الموجودة في «العلوم الذكوريّة» ونقدها، وطرحت في المقابل نظريّاتٍ تحت عنوان «النظريّة المعرفيّة النّسويّة»[1].أي بناء علمٍ «تُؤخذ في تحليلاته وتنظيراته مصالح النّساء ومنافعهنّ وقضاياهنّ بالحسبان بدلاً من استخدام المناهج الذكوريّة، ويكون محصّنًا من أيّ نوعٍ من الذكوريّة والنظام الأبوي... علمٍ يدافع عن النّساء ضدّ العقلانيّة الرجاليّة التي تشكّلت بناءً على ازدراء المرأة وطلب السّلطة»، وبحيث «لا يستطيع التنظير حول النّساء إلاّ النّساء وحسب»[2].

أثارت فرضية التنظير لمناهج بحث نسائيّة، «تحفظ بها مصالح النّساء ومنافعهن وقضاياهن، بدلاً من المناهج الذكوريّة الكثير من علامات الاستفهام العلميّة والاجتماعيّة. فكيف يمكن أن يكون الانتماء البيولوجي مصدرًا لمنهجيّة علميّة، وكيف يمكن أن يكون

١- رودكَار، نرجس، «فيمينيزم، الحركة النسوية مفهومها، أصولها، وتيّاراتها الاجتماعيّة»، ص٢١٢-٢٠٩.
٢- م. ن، ص٢١٥.

هذا المنهج محايدًا وعلميًا إذا كان هدفه «مصالح النّساء»، وليس الحقيقة العلميّة؟ هل يمكن الركون إلى مثل هذا العلم وإلى قبول مثل هذه المنهجيّة؟

ثم ماذا لو قامت فئات اجتماعيّة أخرى تطالب بمنهاج بحث خاص بها مثل الشباب والأرامل والمسنّين والمعوّقين والمطلّقين والمطلّقات والمتزوّجين والمتزوّجات والفقراء والموظّفين والباعة، والتّجار... والقائمة لا تنتهي. فهل يعقل أن تبقى بعد ذلك معايير علميّة موحّدة لقراءة التاريخ أو لفهم الحاضر؟ وماذا لو كُتب التاريخ بمنظور نسوي، واعترض الذكور على ما جاء فيه، فإلى من يرجع تقرير الحقيقة التاريخيّة في مثل هذه الحال؟

لا تبدو النسويّة، مكترثة بما سيكون عليه مصير علم التاريخ. وسيصل الأمر بمثل هذا العبث في التّعامل مع هاجس «الهيمنة الذكوريّة» لدى بعض النّسويّات ولدى من يعددن أنفسهن في صف المساواة إلى محاولة «جندرة اللّغة» أيضًا، كونها لغة البشر، منذ آلاف السنين وفي المجتمعات كلّها هي لغة «ذكوريّة»، ولا بدّ من تغييرها. وفي مخالفة واضحة لقواعد اللّغة وأصولها العلميّة المعروفة، وبطريقة ساذجة وسطحيّة، سيقوم أصحاب هذه «الجندرة اللّغويّة» بإضافة تاء التأنيث على الأفعال والضمائر والأسماء كلّها لإلغاء ما يرينه تميّزًا أو هيمنة ذكوريّة، ولاستعادة حقّ النّساء لغويًا في الدّلالة والتخاطب والإشارة.

«هكذا؛ بدأنا نشهد، في كتابات بعضهم، تعمّد إضافة تاء التأنيث لكلّ كلمة، حتى وإن لم تستقم مع اللّغة العربيّة، قياسًا على ما تقوم به النّسويّات الغربيات من ملاصقة «هي» لكل «هو» في كلّ طرح **(He/ She)** في محاكاة للنسويّة الغربيّة، حيث شاع في الغرب ما يسمى بـ«اللّغة الجندرية»؛ للتعبير عن التصوير اللفظي للهيمنة الذكوريّة في البنيان اللغوي والاستعمال اللغوي...»[1].

النقاش أو الهجوم على «المجتمع الذكوري» و«النظام الأبوي» أو «النظام البطريركي» ليس جديدًا، فقد كتب الكثيرون، منذ عقود، عن ذلك الترابط بين تخلّف المجتمع العربي وبين النظام الأبوي. وكان أبرز من اشتهر بهذا الربط هو المفكّر العربي «هشام شرابي»،

١- الجندر.. الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة «وقفات نقدية» ص٢.

في كتابه «النظام الأبوي وإشكاليّة تخلّف المجتمع العربي» الذي صدر في العام ١٩٩٣م، وبات مرجعًا لكثير من التّيارات النسويّة، بعدما ربط «شرابي» تغيير منظومة الحكم الفردي في المجتمع العربي بتغيير منظومة السّلطة الأبويّة. كما رأى أنّ السّلطة الأبويّة هي التي تسوّغ للحاكم أن يهيمن على الشعب، مثلما يفعل الأب في البيت.

ماذا يقول «شرابي» عن هذه العلاقة بين التخلّف وبين النظام الأبوي؟

«لو كان التخلّف العربي مجرد تخلّف في التنمية الاقتصاديّة، أو الإصلاح الإداري، لكان التغلّب عليه في متناول اليد، ولا يتطلّب إلّا الوقت والجهد والمال»؛ إنّ التخلّف الذي نجابهه بالنسبة إلى «شرابي» هو «من نوع آخر، إنه يكمن في أعماق الحضارة الأبويّة... على الصعد النفسيّة والاجتماعيّة... وعلى مستوى النظريّة والممارسة يتّخذ هذا التخلّف أشكالاً عدة، تتميّز عن بعضها بعضًا بصفتين مترابطتين: اللاعقلانيّة والعجز»[١]. أي أنّ «شرابي» يلخّص أزمات المجتمع العربي وتخلّفه على المستويات كافّة بالنظام الأبوي، وما عدا ذلك كلّه سهل وهيّن، ولا ينقص سوى الجهد والمال!!!. لكن علينا بالنسبة إليه التخلّص أولاً من هذا النظام. وهو يقول، في هذا السياق، بصراحة في مقدمة كتابه: «إنّ الأطروحة التي يدور عليها هذا البحث على الشكل الآتي: إنّ مصير هذا المجتمع يتوقّف على مقدرته في التغلّب على نظامه الأبوي (والأبوي المستحدَث) واستبداله بمجتمع حديث»[٢].

يدعو «شرابي»، في أطروحته هذه، إلى ما يمكن أن نعدّه تفكيكًا لبنية الأسرة ولا يقترح أي بديل مقنع وواقعي؛ بحيث يبدو وكأنّه لا يفعل سوى هدم وتدمير ما هو موجود، أي تدمير سلطة الأب والتخلّص منها، من دون أن يقدّم لنا البديل في طريقة إدارة الأسرة، وتنظيم شؤونها وتربية الأبناء فيها. ويرتكب «شرابي» خطًا فادحًا عندما لا يميّز بين سلطة الأب وتسلّطه. فهو يدمج بين الاثنين، ولا يرى في الأب إلا تسلّطًا ينبغي إزاحته والتخلّص منه، من دون أن يقدّم تصوّره عن الأسرة التي يتخيلّها أو يريدنا أن ننتقل إليها

١- شرابي، هشام، «النظام الأبوي وإشكالية تخلّف المجتمع العربي»، ص١٤.
٢- م. ن، ص١٤.

مع الحداثة. هل هي أسرة من دون نظام أبوي؟ أم هي أسرة من دون سلطة أب، أم أسرة من دون أب أصلاً، وتقتصر على المساكنة؟ أم يريدها تحت سلطة الأم؟ أم أنّ الدّعوة هي لسلطة ثنائيّة، كما قد يُفهم من ذلك؟ وكيف يمكن في مثل هذه الحال أن تُتخذ القرارات إذا اختلف الزوجان؟ وهل يمكن لأي مؤسّسة في العالم الحديث أن تُدار بسلطة ثنائيّة متساوية على سبيل المثال؟

تتجاهل النّسويّة، ويتجاهل «شرابي» ذلك كلّه، وتقتصر دعوته على تدمير الأبويّة، فهو يقول: «لن يكون هناك تغيير أو تحرير من دون إزاحة الأب رمزًا وسلطة...»[1].

لهذا كلّه تبدو أطروحة «شرابي» أطروحة ضعيفة غير منطقيّة وغير علميّة، ولا حتى عمليّة، فهو لم يتمكّن من تقديم الحجج والبراهين المقنعة والكافية لتلك الدّعوة إلى مشاركة مؤسسات النظام الأبوي في الإطاحة بنفسها لصالح الحركة النّسائيّة. ولا إلى ذلك الربط الذي قام به، وجعله عنوانًا لكتابه بين التخلّف وبين النظام الأبوي.

ذلك أنّ التخلّف في مجتمعاتنا العربيّة له أسبابه الاقتصاديّة والتنمويّة والثقافيّة، وله علاقة بالتبعيّة للخارج. والتخلّف كذلك له مستويات عدة، ولا يمكن أن يقتصر على قضية المساواة، أو على مجرّد إلغاء الأبويّة لكي ننتقل من التخلّف الى التنمية. وثمة نماذج عربية «أبويّة» -بحسب توصيف شرابي- حقّقت اكتفاء ذاتيًا إلى حدّ كبير في مجالات الغذاء على سبيل المثال. وهو كما نعلم له بعد أساسي من أبعاد التنمية والتقدّم، فهل ينطبق وصف التخلّف على هذه الدول، إذا كانت المرأة لم تحصل على حقوقها كافّة على سبيل المثال؟ وهل يمكن كمثال آخر، وعلى مستوى النقاش النظري، أن نقول بنهاية التخلّف، إذا تحقّقت المساواة بين الجنسين، في ظل تبعيّة سياسيّة واقتصاديّة للخارج؟ ولماذا لم يذكر لنا «شرابي»، ومن تبنّى وجهة نظره من الجندريين، التّجارب المجتمعيّة التي يسترشدون بها، والتي نجحت في القضاء على التخلّف بمستوياته كافّة، بعدما أطاحت بالأبويّة بصفته نظامًا سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا...؟

١- «النظام الأبوي وإشكالية تخلّف المجتمع العربي»، م. س، ص١٧.

بما أنهم لم يفعلوا ذلك، بسبب غياب مثل هذه النماذج، فإنّ فرضياتهم في ربط التخلّف بالقضاء على النظام الأبوي، تبقى فرضيات هشّة لا يمكن الركون إليها، ولا تملك الحد الأدنى من الصدقيّة للدفاع عنها، أو التسليم بصحتها. ثمّ ماذا نقول في الحضارة اليونانيّة، أحد روافد الحضارة الغربيّة الحديثة، والتي لا ينكر الباحثون الاعتراف بمزاياها ورفعة نتاجها الفكري والفلسفي، وقد استُبعدت المرأة بالكامل من الحضور الاجتماعي والثقافي والسياسي؟ وها هو «وول ديورانت»، في مؤلَّفه الشهير «قصة الحضارة»، يبدي دهشة بالغة من ازدهار الحضارة اليونانيّة، من دون أن يكون للمرأة فيها «نصيب».

«كانت النّساء في المجتمع اليوناني، ومعهنّ العبيد، من أهم الفئات التي انحصرت داخل القطاعات الخاصّة، فأماكن الخطاب السياسي العام كانت مقتصرة على المواطنين الذكور وحدهم، وليس للنساء ولا للعبيد دخل بها. إذ لا بدّ أن يصمت لسانهم أمام مسائل الحياة اليوميّة العامّة»[١].

كما عكست فلسفة أفلاطون «كراهية المرأة» المتأصّلة في التّراث اليوناني... ووضع أرسطو نظريّة متكاملة ليؤكّد من الناحية العقليّة الخالصة الوضع المتدنّي للمرأة الذي ساد التّراث اليوناني القديم[٢].

«إنّ دراسة آراء مفكّري الغرب، منذ العصور القديمة إلى عصر التّنوير وحتّى بعد ذلك، تُشير إلى نظرةِ الاحتقار الشديدة تجاه النّساء؛ فترى فيها المذمّة والملامة والألفاظ السيّئة وعبارات التحقير وتلمس فيها أحيانًا الشّعور بالكراهيّة حتّى، فإنّ كلمات المفكّرين الرجال التي ذاع صيتها في الغرب حول النّساء، تُصيب الإنسان بالحيرة وتدعوه إلى التأمّل حقيقةً. واستمرارًا لهذا الرأي، يرى «سُقراط»، الفيلسوف اليوناني العظيم، بأنّ وجود المرأة هو أكبر سببٍ لانحطاط البشريّة.

كما يعتقد «فيثاغورس» وهو فيلسوفٌ يونانيٌّ آخر، أنّ هناك مبدأً جيّدًا، وهو الذي خلق النّظام والنّور والرّجل. وهناك مبدأ سيّئ وهو الذي خلق الفوضى والظلمة والمرأة. ويعتقد

١- إمام، راجع إمام عبد الفتاح، «أفلاطون والمرأة»، ص١٧.
٢- م. ن، ص١٦.

«أرسطو»، هو الآخر، بأنّ المرأة ليست إلاّ رجلاً ناقصًا وخطأً حصل في الطّبيعة، ونتاج نقصٍ في الخلقة. ووفاقًا لعقيدة «أرسطو»، حينما عجزت الطبيعة عن خلق الرجل خلقت المرأة، والنّساء والعبيد محكومون بالأسر وفق حكم الطّبيعة، وغير صالحاتٍ للاشتراك بأيّ طريقةٍ في الأعمال العامّة. وفي سنة ٥٦٨م، أقُيم مؤتمرٌ لتناول هذا الموضوع، وهو: هل المرأة إنسان أم لا؟ أمّا «توما الإكويني»، المُفكّر المسيحي الأشهر في القرون الوسطى، فكان يعتقد كذلك بأنّه لا ينطبق على المرأة الغرض الأوّل للطبيعة، أي طلب الكمال، بل ينطبق عليها الغرض الثاني للطبيعة أي النتانة والقبح والهرم.

ووفاقًا لقول «تيتشمان»: إنّ هذا النوع من الفكر العجيب موجودٌ أيضًا في كتابات عددٍ من المفكّرين ومنهم «أرسطو» و«شوبنهار» و«فرويد» و«أتووينغر»... الذين يرون أنّ النّساء رجالٌ غير طبيعيّين، طفوليّات، إمّا مرضى أو عقيمات.. ويَرى روسو «أنّ أوجه القصور كافّة عند النّساء فطريّة وطبيعيّة»[١].

تزامن صدور كتاب «شرابي» الذي يعيش في الولايات المتّحدة الأميركيّة، مع صدور كتاب ضخم (نحو ٥٠٠ صفحة)[٢] قبل ثلاث سنوات، ألّفته المؤرخة الأميركية غيردا ليرنر (**Gerde Lerner**) في العام ١٩٨٥م وعنوانه: «نشأة النظام الأبوي» الذي سبقت الإشارة إليه، وهو أيضًا من الكتب التي ألهمت حركات وجمعيات الدعوة إلى «الجندر» وإلى المساواة، والى إلغاء الهيمنة الذكوريّة الأبويّة، خاصّة وأن الكتاب يجعل من الجنس، من حيث الذكورة والأنوثة، أساسًا لتحليله.

ما يلفت الانتباه، في هذا الكتاب الذي استغرق من الكاتبة سبع سنوات منذ ١٩٧٧، أنه يربط نشأة النظام الأبوي بالثقافة الغربيّة، خلافًا لكلّ الذين كتبوا عن هذا النظام من العرب الذين رأوا الدّين الإسلامي والمجتمع الشرقي والعادات والتّقاليد ذات العلاقة بهذا الدّين وبذاك المجتمع هي المسؤولة عن إنتاج النظام الأبوي.

تتبنّى الكاتبة «ليرنر» الأطروحة التي باتت معروفة، اليوم، لدى المدافعين عن «الجندر» وهي رفض الاختلاف بين الرجال والنّساء بسبب اختلافهم البيولوجي. وترى أنّ النظام

١- «فيمينيزم، الحركة النسوية مفهومها، أصولها، وتياراتها الاجتماعيّة»، م. س، ص١٧٩.
٢- ليرنر، غيردا، «نشأة النظام الأبوي».

الأبوي يعتمد، بشكل رئيس، على فكرة الاختلاف هذه التي تقول إنّ الرجال والنّساء خُلقوا على نحو مختلف ولهدفين مختلفين»[١]. ولذلك؛ ترفض المؤلِّفة هذه الفكرة من الأساس، وترى أنّ المصدر الذي جعل النّساء في وضع أدنى، هي المنظومة التربويّة الغربية المستمدّة من الدين المسيحي، «إذ إنّ الله لا يتحدّث مع النّساء، ولا تستطيع النّساء التحدّث مع الله، ولا يستطعن الوصول إلى الله، إلّا عبر توسّط الرجال. وفي مرحلة ألفي سنة من التاريخ المسيحي، اعتُنقت هذه الأفكار كأنها أوامر من الله، وصارت متضمّنة في المنظومة التربويّة الغربيّة على جميع المستويات»[٢].

إذًا النظام الأبوي بالنسبة إلى «ليرنر» هو نتاج ألفي سنة من التّاريخ المسيحي، وهو نتاج المنظومة التربويّة الغربيّة المستمدّة من هذا الدّين. وهي تربط بين هذا البعد الديني وبين ما تسمّيه «التأسيس الفلسفي للحضارة الغربيّة» لتفسير نشأة النظام الأبوي. قالت الفلسفة الأرسطيّة إنّ النّساء كائنات بشريّة ناقصة ومشوّهة...ومع إنشاء هاتين البنيتين (تجريد المرأة الرمزي من العلاقة مع المقدّس، بما هي رمز الخطيئة والشر، والفلسفة الأرسطيّة، المرأة كائن ناقص)، صار يُنظر إلى خضوع النّساء على أنه «طبيعي»، ولهذا صار غير مرئي. وهذا في النهاية ما أسّس النظام الأبوي بقوة كواقع وكإيديولوجيا»[٣].

من المعلوم، أنّ هذا الربط المسيحي (التّوراتي) للمرأة بالخطيئة الأصليّة، وبالبعد عن المقدّس، بعد أغواء حواء آدم بتناول التفاحة التي أخرجته من الجنة، يختلف عن الرواية القرآنيّة التي تتحدّث عن إغواء الشيطان لهما معًا، في قوله تعالى: ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ**﴾ وحديث الشيطان هنا، مع آدم وحواء معًا: ﴿**فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ**﴾ (طه: ١٢١). لقد كان العمل مشتركًا (بالمثنّى) وليس بالمفرد، أي أن الرؤية القرآنيّة لا تبدأ باتهام المرأة، ولا بدونيّتها، وهي ليست مصدر الخطيئة الأصليّة؛ بل «هما» معًا الرجل والمرأة، آدم وحواء، يتحمّلان بالتساوي نتيجة ما فعلاه، فأُخرجا من الجنة. وهذه نقطة

١- ليرنر، غيردا، «نشأة النظام الأبوي، م.س، ص٦.
٢- م. ن، ص٨
٣- م.ن، ص٣٦.

افتراق أساسيّة بين هذين المنظورين في التأسيس التوراتي لدونيّة المرأة.

تضيف «ليرنر» في تفسيرها لنشأة النظام الأبوي: «فقد هيمنت الدراوينيّة على الفكر التاريخي... التي رأت أن ما نجح وبقي حيًا، متفوّقًا على ما تلاشى، لأنه فشل. وطالما أنّ الافتراضات المتمركزة ذكوريًّا هيمنت على تفسيراتنا... فقد افترضنا وجود الهيمنة الذكوريّة كحقيقة مقرّرة، ورأينا -أي دليل- يشكّك في ذلك مجرد استثناء عن القاعدة، أو بديلاً فاشلاً»[١]. والمقصود بذلك أنّ الداروينيّة سوّغت للرجال بقاء سيطرتهم؛ لأن هذه السيطرة بقيت واستمرّت...

كما ترى «ليرنر» أن: «نظريات سيغموند فرويد دعمت بقوة أكبر الّتفسير التقليدي. فالإنسان السّوي بالنسبة إلى فرويد هو الذكر. أما الأنثى بحسب تعريفه فهي كائن بشري يفتقر إلى قضيب، ويفترض أن بنيتها السّيكولوجيّة كلّها تتمركز على الكفاح لتعويض هذا النقص»[٢]وهذا ما يعني أنّه على الاتّجاه النّسوي في البلدان العربيّة أن يقف بقوة ضدّ الفرويديّة «الذكوريّة» وضد تدريسها في الجامعات، على غرار الجهود التي يبذلها هذا الاتّجاه لتغيير الصور النمطيّة عن الذكور والإناث في مناهج التعليم في المدارس الابتدائيّة والثانويّة.

مشكلة النّسويّة، ومعها بعض المفكّرين مثل «هشام شرابي»، أنّهم عدّوا النظام الأبوي وسماته وممارساته مستقلّة عن التأثيرات الاجتماعيّة والثقافيّة، أو السياسيّة والاقتصاديّة، ورأوا أنّ هذا النظام واحد وظالم ومستبد في كلّ زمان ومكان.

لنقرأ على سبيل المثال، كيف تجيب منظّمة اليونيسف (**UNICEF**) الدّوليّة لحماية الطفولة عن سؤال، لماذا لا تلتحق الفتيات بالمدرسة؟ فتقول الأسباب عديدة: «كثيرًا ما تفضّل الأسر الأولاد عند الاستثمار في التعليم. يؤدي الفقر إلى مضاعفة عوامل مثل: زواج الأطفال والحمل المبكر وعمالة الأطفال والعمل المنزلي والتّكلفة والمسافة، والتي تُبعد الفتيات عن الدّراسة. بالإضافة إلى ذلك، لا تفي بعض المدارس باحتياجات

١- «نشأة النظام الأبوي»، م.س، ص٤٤.
٢- م. ن، ص٥٠.

المراهِقات من ناحية السّلامة، ومرافق المياه والصّرف الصّحي المتاحة، وجودة التعليم أو صلة المناهج الدراسيّة بحياة الفتيات. كما يسلب العنف القائم على نوع الجنس التّعليم من الفتيات. وأن ثلث الفتيات غير المنتظمات في الدّراسة يعشن في بلدان متضرّرة من النزاع، وعمل اليونيسف مع الحكومات الشريكة للتصدّي لأوجه انعدام المساواة في التّعليم في البيئات التعليميّة...»[1].

إذًا؛ لا تحمّل اليونيسف «النظام الأبوي» مسؤوليّة عدم ذهاب الفتيات إلى المدرسة، بل ظروف مثل الفقر وانعدام الأمن وبعد المسافة والجانب الصّحي والتضرّر من النزاعات.... أي أنّ اليونيسف تقرّ بتفاوت مشكلات الفتيات بين مجتمع وآخر بحسب الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة... في حين يتجاهل الجندريون مثل هذه الفروقات، ولا يلحظون التّفاوت في ممارسات هذا النّظام الأبوي بين مجتمع وآخر، أو بين المراحل الزمنيّة المختلفة.. فهذا «النظام» بالنسبة إليهم «شر مطلق». في الوقت الذي لم تقدّم فيه هذه الاتجاهات الجندريّة والنّسويّة، ومن معها من المتحمّسين لتحرير المرأة، من «سجن» النظام الأبوي، أي تصوّر واضح عن الإيجابيات التي ستنعم بها الأسرة والأبناء والمجتمع، عندما يتمّ التخلّص من هذا النظام. وبدلاً من الحذر والتأنّي والتفكير في مستقبل الأسرة إذا انهار نظامها الأبوي، اتسعت أطروحة التّمكين لتجعل الفتيات هدفًا لها أيضًا.

ثالثًا: «تمكين الفتيات»

جاءت الدعوة إلى هذا التّمكين في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي يحمل عنوان: «المساواة بين الجنسين» وتمكين كلّ النّساء والفتيات على جميع المستويات، والذي يدعو في الوقت نفسه إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النّساء والفتيات في كلّ مكان، وحصول النّساء على فرص تعليم وعمل مساوية للرجال،

١- الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسف، يونيسف لكل طفل، «التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، تعليم الفتيات». https://www.unicef.org/arabic/education/24272_96431.html

والاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي... وتعزيز تقاسم المسؤوليّة داخل الأسرة المعيشيّة والعائلة... على النحو المتفق عليه وفاقًا لبرنامج عمل «المؤتمر الدولي للسكان والتنمية» و«منهاج عمل مؤتمر بيجين» والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما، واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين كل النّساء والفتيات على جميع المستويات[١].

كانت دعوات التّمكين السابقة تقتصر على المرأة فقط، وعلى ربط هذا التّمكين اقتصاديًا بالمساواة في الأجر وفي التعليم وفي الحصول على الوظائف. لكن لماذا أُضيفت الفتيات إلى أهداف التّمكين؟ ولماذا التمييز بينهن وبين النّساء، وما الذي تختصّ به الفتيات من التّمكين ولا يشمله تمكين النّساء؟ وما معنى تمكين الفتيات اقتصاديًّا إذا كنّ لا يزلن يعشن مع أسرهنّ؟ وما معنى التّمكين الاقتصادي في مثل هذه الحال التي ينفق فيها الأب عادة على أسرته، وعلى الفتيات ضمن هذه الأسرة؟ أي لماذا التأكيد على تمكين الفتيات إذا كانت المطالبة بالمساواة في الأجر، وفي الحصول على الوظيفة بين الرجال والنّساء قد سبقت الإشارة إليها في وثائق الأمم المتّحدة وأدبيّات الجندر؟

لا يعقل أن يكون المقصود بالتّمكين حصول الفتيات على التّعليم، على سبيل المثال أسوة بالذكور، فقد سبق وكرّرت المنشورات النّسويّة ومؤتمرات الأمم المتّحدة مثل هذا الطلب منذ عقود طويلة. كما أكّدت الدّراسات والإحصاءات ارتفاع نسبة التحاق الإناث بالتعليم وتفوّقهن على الذكور في معظم الدول العربيّة.

لذلك؛ لا بدّ أن يكون تمكين الفتيات المقصود في مجال آخر غير المجال التّعليمي، هو مجال الحريّة الشخصيّة الذي ستطالب به وتدعو إليه أدبيّات الجندر المختلفة، و«اتفاقيّة سيداو» وإعلانات الأمم المتّحدة. هذه الحريّة يعيقها «النظام الأبوي الذكوري». هذا المنع من الحريّة هو «شكل من أشكال العنف» الذي تتعرض له

١- برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في الدول العربيّة، أهداف التنمية المستدامة، الهدف الخامس المساواة بين الجنسين.

المرأة. إذًا ليس المقصود بالحريّة جانبها الفكري أو الاعتقادي، بل هي حريّة السّلوك والتصرف، مثل حريّة التّنقل والسّفر والعلاقات مع الجنس الآخر. فإذا مُنعت الفتاة من هذه الأشكال من الحريّات، فسيكون ما تتعرّض له نوعًا من أنواع العنف الذي ترفضه الأمم المتّحدة والنّسويّة الجندريّة وتعدّه تسلّطًا أبويًّا وذكوريًّا.

جاء في اقتراح قانون تقدّمت به «جمعيّة كفى» اللبنانيّة، في نهاية العام ٢٠١٨م، وهي جمعيّة تهتم بقضايا التّمكين والجندر والمساواة، حول حماية النّساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري في المادة الثانية رقم ٨ تقول فيها: «العقوبة من سبع إلى عشر سنوات...إذا أقدم أحد أفراد الأسرة على حرمان شخص آخر من حريته». ويعدّ عنفًا ضد المرأة «القسر أو الحرمان التعسفي من الحريّة، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أم الخاصة»[١].

إذًا تمكين الفتيات يستهدف حريتهن ومنع المس بهذه الحريّة، لأي سبب من الأسباب، بغض النظر عن حال الفتاة العائليّة والزوجيّة. ولذاك؛ «ينبغي كسر الصور النمطيّة القائمة على النوع، وذلك بهدف تمكين الفتيان، والفتيات، والرجال، والنّساء من أن يختاروا اختيارات حرّة في حياتهم»[٢].

بسبب هذا النظام الأبوي الذي يمنع تمكين النّساء والفتيات، ولا يفعل سوى التّسلّط والقهر-بحسب المنظور النّسوي الجندري- تتحوّل الأسرة إلى مؤسسة سلبيّة لا يمكن العيش في ظلّها أو البقاء فيها، أو تسويغ استمرارها ووجودها. وإذا راجعنا أدبيّات الجمعيات النّسائيّة ووثائق الأمم المتّحدة عن المرأة، سوف نلاحظ بكلّ وضوح كيف تُقدّم الأسرة على أنّها مكان «للهيمنة والتّسلّط والتعنيف والاستبداد وظلم المرأة، ومنعها من حريتها ومن تحقيق ذاتها...». ولن نعثر، في تلك الأدبيّات، على أي جملة تشير إلى السكن أو الأمان أو الرحمة أو العاطفة أو البّر أو الصبر أو التحمّل أو التضحية أو

١- موقع الأمم المتّحدة حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي.

٢- الدّراسة الاستقصائية الدّوليّة بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (Images)، ملخص الدّراسة التي أجريت في لبنان بتوجيه من هيئة الأمم المتّحدة للمرأة ومؤسسة (٢٠١٦) (Promundo)، ص١٤.

المودّة... وسوى ذلك ممّا تتصف به الأسر، عمومًا، في مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة.

من المهمّ ملاحظة، أنّ شيطنة السّلطة الذكوريّة داخل الأسرة، لا تنسحب على هذه السّلطة في معظم المؤسّسات التي تعمل فيها المرأة خارج البيت (مثل المؤسسات التجاريّة والتعليميّة والمصرفيّة والإعلاميّة والسياحيّة وسواها...) ما يدفع إلى الاعتقاد بأن المطلوب هو التجرؤ على هذه السّلطة وتحدّيها في داخل الأسرة، في حين يجب الخضوع لها والامتثال لأوامرها خارج البيت. ما سيؤدي إلى اعتماد مبدأ عمل المرأة الأمومي الرعائي التّربوي داخل الأسرة لا قيمة له× لأنه «غير منتج» ماديًّا، ولا يساهم في «التنمية الاقتصاديّة»، ولا في تمكين المرأة، ولا «يحقّق لها ذاتها»...

ينعكس ذلك كلّه سلبًا على متانة الأسرة واستقرارها في مجتمعاتنا العربيّة، وسيؤدي إلى تفكّك منظومتها، كما حصل في الغرب الذي تحوّلت فيه الأسرة، في نهايات القرن العشرين، إلى أكثر من نموذج، مثل الأسر المثليّة، وأسر المساكنة على سبيل المثال.

رابعًا: شيطنة الأبوّة والذّكورة

هكذا تتمّ شيطنة «الأبوّة» و«الذّكورة»، بحيث يصبح مطلب الإطاحة بالنظام الأبوي والتخلّص منه مطلبًا حديثًا لمصلحة المرأة، بغض النّظر عن صفتها الزوجيّة، (ابنة أو زوجة) وتغييرًا يوائم «متطلّبات العصر»، وينسجم ومطالب الأمم المتّحدة... من دون أن يُقدّم لنا الشكل الأفضل للأسرة، وأي توزيع للأدوار وللمسؤوليات سيكون بين أفرادها، وأي استقرار ستشهده هذه الأسر بعد الإطاحة بالنظام الأبوي.

إن شيطنة النظام الأبوي تريد القول إنّ مثل هذا النظام قد تجاوزه الزمن وبات من الماضي، أو كأنّه شيء مخالف لطبيعة المجتمعات أو لطبيعة الرجل أو لطبيعة الأنثى. وعلى هذه السّلبية أو الشيطنة للذكوريّة وللأبويّة سوف تتدحرج سلسلة كاملة من التغيير في الأدوار داخل المنظومتين الأسريّة والاجتماعيّة.

إن ما جرى وفق هذه التغيّرات جعل العلاقات الأسريّة علاقات صراعيّة ليس بين

الرجل والمرأة فقط، بل وبين الأبناء والوالدين (صراع الأجيال في النّظريات التربويّة). وفي مثل هذه العلاقات لا يمكن أن نلحظ أي إشارة، أو أي دعوة إلى علاقات تضحية ومودّة ورحمة وصبر وتحمّل، كما نعرفها لدى الآباء والأمهات في مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة.

إن توهين النظام الأبوي، وتبخيس دور المرأة الأمومي، وتعظيم حريّة الفتيات، لن يؤدي سوى إلى تفكيك المنظومة الأسريّة، كما حصل في النموذج الأسري الغربي، حتى لو ظنّ بعض أنّ التعلّق بمثل هذه الدّعوات هو دفاع عن المرأة من خلال «التّمكين»، و«تقدير الذات». فقد تفكّكت المنظومة الأسريّة الغربيّة بعدما فقدت هذه المجتمعات مرجعيتها الدينيّة والأخلاقيّة، وباتت محكومة بمرجعيّة السوق ورأس المال (تسويغ الربح والاستهلاك في داخل مجتمعاتها، وتسويغ الاحتلال والنّهب في الخارج) وليس علينا في مجتمعاتنا، لأي سبب من الأسباب، أن نقبل، أو أن ننخدع، بأن نُؤخذ إلى ثقافة فقدت مرجعيتها الدينيّة والأخلاقيّة بشعارات «الحريّة والمساواة والتّمكين والتمدّن والحداثة...

الخاتمة

لا تخرج نظريّة «تمكين المرأة» التي يجري النقاش بشأنها، في الأوساط العلميّة والثقافيّة العربيّة والإسلاميّة، عن الحقل العام للتنظيرات التي تقودها التّيارات النسويّة في الغرب المعاصر. ومن البيِّن، لو أجرينا مقارنة إجماليّة بين المفردات والمصطلحات المتداولة، سنجد إلى أي مدى كان لثقافة «الجندر» مؤثّرات وازنة على ثقافة المرأة في بلادنا وطريقة تفكيرها. في هذا البحث يناقش عالم الاجتماع اللبناني الدكتور «طلال عتريسي» هذه القضية رائيًا إلى نظريّة التّمكين بوصفها نظريّة مخادعة من أخطر نتائجها تفكيك المنظومة الأسريّة والقيم التي تنطوي عليها.

لائحة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. «الجندر.. الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة وقفات نقدية» الرياض: مركز باحث لدراسات المرأة، ٢٤/ ٣/ ٢٠٢٠م.

٣. إمام، إمام عبد الفتاح، «أفلاطون والمرأة»، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥م.

٤. رودكَار، نرجس، «فيمينيزم، الحركة النسوية مفهومها، أصولها، وتياراتها الاجتماعيّة»، ترجمة: هبة ضافر (بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة مصطلحات معاصرة، العدد ٣٢)، ٢٠١٩م.

٥. شرابي، هشام، «النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي»، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٣م.

٦. ليرنر، غيردا، نشأة النظام الأبوي، ترجمة: أسامة أسبر، المنظّمة العربيّة للترجمة، منشورات منظمة العربيّة للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت- لبنان، ٢٠١٣م.

٧. الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسف، يونيسف لكل طفل، «التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، تعليم الفتيات».

https://www.unicef.org/arabic/education/24272_96431.html

٨. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في الدول العربيّة، أهداف التنمية المستدامة، الهدف الخامس المساواة بين الجنسين.

٩. موقع الأمم المتّحدة حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي.

١٠. الدّراسة الاستقصائية الدّوليّة بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (**Images**)، ملخّص الدّراسة التي أجريت في لبنان بتوجيه من هيئة الأمم المتّحدة للمرأة ومؤسسة (٢٠١٦) (**Pro-mundo**).